

انتظارات العالم العربي من الإتحاد الأوروبي: أمل خائب بأن يقدم بديلاً من الولايات المتحدة؟

فرنسوا بورغا*

1. الإتحاد الأوروبي بين "التسويقية" و"الأطلسية"

غالباً ما يوصف النشاط السياسي للإتحاد الأوروبي في العالم العربي - من جانب الفاعلين الرسميين والمعارضين على السواء - بأنه يعاني من عدم اكتمال البناء المؤسسي الذي يتركز عليه وفي الوقت نفسه من هوية ضعيفة جداً مقارنة بهوية الولايات المتحدة. وفي حين أنّ انعدام الثقة المتزايد بالسياسة الخارجية لإدارة الرئيس جورج بوش يوّد فكرة مسبقة مواتية جداً لدى قطاعات واسعة من الرأي العام العربي، لا يحقق الإتحاد الأوروبي سوى نجاح جزئي جداً في الإفادة من الإمكانيات التي يتيحها هؤلاء الملايين الذين "خاب أملهم من واشنطن". في ختام مفاوضات تسويقية، غالباً ما تؤدي إعلانات المبادئ التي تصدر بالجملة إلى قرارات متأخرة تُعتبر في أفضل الأحوال قريبة جداً من قرارات الولايات المتحدة وفي أسوأها ملائمة بصورة علنية جداً لإسرائيل.

في التعاطي مع الملف المحموم للصراع العربي - الإسرائيلي ومضاعفاته الإقليمية - (لا سيما منذ التقارب الأميركي - الفرنسي حول الملف العراقي ثمّ اللبناني) الإتحاد الأوروبي مثمّم بالاصطفاف - خلافاً لمصلحة الجميع الواضحة بما في ذلك مصلحة الدولة العبرية - إلى جانب المواقف الأكثر أحادية والأقلّ عمومية للمحور الأميركي - الإسرائيلي. هذا هو العائق الأول، الذي غالباً ما يُشار إليه، أمام صدقيته وسمعته .

بالنسبة إلى جيل من يقولون إنهم اكتشفوا أوروبا على حقيقتها، غالباً ما تدافع أوروبا عن الحقّ إنّما بصورة عفوية عن حقّ الأقوى. ولا ينطبق هذا فقط على الساحة الإقليمية ("يحقّ لإسرائيل الدفاع عن نفسها") بل أيضاً على الهيئات السياسية الوطنية التي نادراً ما أدانت على الفور وبالصرامة المنتظرة للتدجين القويّ للمؤسسات البرلمانية والقضائية وابتدال اللجوء إلى تعذيب المعارضين. عندما يقبل الإتحاد الأوروبي بالتذكير بحقّ الأضعف، يُتهم بأنه لا يعطي نفسه الوسائل، لا العسكرية ولا حتى الدبلوماسية، لفرض احترام هذا الحقّ، فينغاضي عن أخطر الانتهاكات لمعايير تحركاته المعلّنة عنها بأبهة كبيرة .

إذا كان جيل من المعارضين السياسيين، ليس الإسلاميين فقط، لم يعد يعتبر أنّ بإمكانه الاعتماد على دعم "مبادئ" الإتحاد الأوروبي و"قيمه" التي ينادى بها مرّات عدّة، فالسبب هو أنّ سياسة الكيل بمكيالين أساءت كثيراً إلى صدقية دوره كحكم في المنطقة. في المحافل الدولية، قدّمت الحرب الأهلية الجزائرية الطويلة الأمد الأبرز عن هذا التقصير المتكرّر. منذ إلغاء العملية الانتخابية في كانون الأوّل 1991، لم يواجه الاستعمال غير المحدود للعنف والتلاعب الوقح به من جانب بؤر النظام في الجزائر، سوى بشبه صمت في بروكسل، وكرّساً عجزها الكامل عن فرض احترام الحقوق والضمانات والمبادئ التي يقول الإتحاد الأوروبي إنّه يروّجها في المنطقة، أو حتى التذكير بها قبل فوات الأوان .

إذا كان بعض موظفي الإتحاد الأوروبي في الشرق الأدنى يكرهون أن يكشفوا علناً انتماءهم المهنيّ، فالسبب هو أنّه في الصراع العربي - الإسرائيلي هذه المرّة، كثرت المحطّات التي تغلب فيها خضوع أوروبا الصامت لقانون الأقوى على قدرتها على فرض احترام التزاماتها الدولية المعبر عنها بوضوح. من الأوساط الدبلوماسية الصغيرة المطلعة إلى الجماهير الشعبية الواسعة للقنوات الفضائية العربية، تشكل هذه الهندسة المتغيرة للأخلاقيات السياسية والنزعة الإنسانية الأوروبية في الشرق الأدنى أساس الرفض الذي هو في صلب كلّ التقويمات: يشير المراقبون الأكثر اطلاعاً إلى التناقض الكبير بين تزمّت أوروبا في الطلب من حركة "حماس" احترام الشروط الثلاثة للاعتراف بها وتسامحها الكبير في ترك إسرائيل تتحرّر كلياً من الشروط الخمسة المفروضة للموافقة على انسحابها الأحادي من غزة. لقد سبّب "دفن خطة القدس" التي انبثقت عن جهود مشتركة لاقتة بذلها قادة البعثات الأوروبية الذين اتفقوا لأول مرة اتفاقاً كاملاً والتي أصبحت "بالية" بطريقة غريبة، صدمة للاختصاصيين في مختلف المجالات .

في آذار 2006، أساءت ظروف انسحاب المراقبين الأوروبيين من سجن أريحا - للسماح للجيش الإسرائيلي بالدخول بدون أيّ شرعية دولية، ما دفع محمود عباس إلى إلغاء كلمته أمام البرلمان الأوروبي - أساءت كثيراً إلى الصدقية الأوروبية. حتى يومنا هذا، يبقى تصرّف الإتحاد الأوروبي الأكثر إثارة للخيبة في عيون غالبية ساحقة من الآراء العامّة. والتصرف ذو البعد الرمزي الأكثر كارتية هو وقف المساعدات التي تُقدّم لموازنة حكومة السلطة الفلسطينية

المنبثقة عن انتخابات شجعتها بروكسل وستراسبور، وجرت مراقبتها واعتبرت بدون أي تحفظ نموذجاً ديمقراطياً فريداً من نوعه في العالم العربي.

في تموز 2006، وفي مشهد مشابه جداً (لأنّ الدولة العبرية، بعد الهجوم على "حماس" في غزة، شنّت هجوماً مسلحاً مستخدمة ذريعة مماثلة وهي مهاجمة عدوّ جرى إقصاؤه من الساحة السياسية المشروعة لمجرد تصنيفه بـ"الإسلامي") ساهم صمت الاتحاد الأوروبي طوال أسبوع) بالكاد قطعه إعلان صادر عن رئاسته وهي الوحيدة أيضاً التي تطرقت إلى وجود سجناء فلسطينيين) وعجزه عن تقليص المهل التي منحها الولايات المتحدة لإسرائيل من أجل الانتهاء من تدمير البنى التحتية في لبنان، ساهم في ترسيخ هذا الرفض الإجماعي لدى الجماهير العربية، ودرجات متفاوتة بعض الشيء، لدى النخب الحاكمة العربية.

عندما استضاف أحمد منصور، المقدم النجم للبرنامج الذائع الصيت على القناة القطرية "الجزيرة"، "بلا حدود"، في 2 آب 2006 السيّد تارجا هالونين بصفتها رئيسة الاتحاد الأوروبي، اختصر بوضع كلمات هذا الغيظ العميق: "لا تساعدون إلا إسرائيل! تحدث كل المسؤولين الأوروبيين الذين زاروا المنطقة عن تحرير الأسرى لدى "حزب الله" أو "حماس". لكن لم يأت واحد فقط على ذكر [...] الخمسنة امرأة أو طفل المحتجزين في السجون الإسرائيلية. حتى يومنا هذا، لم يطالب أي مسؤول أوروبي بالإفراج عنهم، لا عنهم ولا عن سجناء آخرين. ألا يهتمّ الاتحاد الأوروبي إلا بالإسرائيليين؟"

2. الهشاشة السياسية للبدائل المؤسسية للاتحاد الأوروبي

كيف يمكن التواصل مع مجموعة ذات قيادة سلطوية وغير شعبية تملك أكثر فأكثر نزعة طبيعية وموهبة قويّة لحصر كلّ قنوات التواصل وأدواته لمصلحتها؟

الانتظارات العربية الأساسية الخائبة حيال أوروبا والعائق الرئيس أمام تعميق العلاقات الأوروبية مع هذه المنطقة من العالم هي بطريقة أو بأخرى النتيجة المباشرة أو غير المباشرة لسلطوية الجزء الكبير من الشركاء الحكوميين والمؤسسيين الذين تركز عليهم الشراكة. يمكن الحدّ من عجز الاتحاد النسبي عن إدراك اللامعبيّة المتزايدة لشركائه الحكوميين، من خلال سياسة تواصل مع الفاعلين غير الحكوميين. لكن سنرى أنّ لا شيء من هذا صحيح. يجد الاتحاد الأوروبي صعوبة في أن يحدّد في أوساط المعارضين الحزبيين كما في أوساط المجتمعات الأهلية أو الفاعلين الدينيين، شركاء أو محاورين قادرين على التعويض عن افتقار محاوريه الرسميين إلى الشعبية. فتحرّكات الاتحاد الأوروبي التي لا تميّز كثيراً عن السياسات غير الشعبية للإدارة الأميركية أو إسرائيل، تتلقفها أنظمة تقبل، ضمناً لاستمراريتها، أن تكمل هي نفسها هذه السياسات بما في ذلك في شقها الأمني.

وهكذا يضيفون إلى قاطرة "الحرب العالمية على الإرهاب" عربات استراتيجياتهم القمعية. إذا لم تُدخّل تعديلات جوهرية في سياسات التعاون التي يعتمدها الاتحاد الأوروبي، من شأن هذه السياسات أن تفشل في منع التشنّجات الخطيرة التي لا بدّ من أن تطرأ عندما تصبح أنظمة جديدة في هذه المنطقة في مواجهة مباشرة مع مشاعر مواطنيها وانتظاراتهم.

إحدى الطرق - القاسية إنّما المنهجية - لإدراك المسافة التي تفصل في المغرب العربي كما في الشرق الأدنى بين الانتظارات الشعبية وخطب الأنظمة، هي استعمال المثل الإيراني على هامش العالم العربي. فهو يسمح بإمعان النظر في دولة ألفت فيها الثورة الضوء - لبعض الوقت - على النظرة الشعبية إلى سياسات البيئة الغربية و"صراحة" النظام. كي ندرك حجم رفض السياسات الغربية في الشرق الأدنى، يجب أن نعي أنّ خطاب الرئيس أممي نجاد حيال الغرب وإسرائيل (ما عدا التشكيك بالجرائم النازية الذي يستحقّ أشدّ الإدانة) يمكن أن يُعتبر نموذجاً وفيّاً جداً عما يُعبّر، في عدد كبير من المجالس الخاصة وبوتيرة أكبر في الحوارات المتلفزة في العالم العربي، عن رأي الغالبية الساحقة من السكان. يمكننا إذاً أن نستشفّ الخطّ السياسي الذي قد تدافع عنه الأنظمة الأخرى التي من شأنها أن ترى النور عند التهميش - المحتوم - للنخب الحكومية التي تتولّى السلطة الآن.

1.2 شجرة الاستراتيجيات الحكومية...

1.1.2 على الساحة الدولية: المساعدة الأوروبية

"مقابل" الولايات المتحدة

تكنم المفارقة في الانتظارات التي تعبّر عنها النخب الحكومية حيال الاتحاد الأوروبي في أنها تنتظر من شريكها الأوروبي، على الساحة الدولية، تقاسماً للموارد السياسية أكثر إنصافاً في حقها، وفي المقابل تتردّد هذه النخب في تحقيق هذا التقاسم على الساحة المحلية، كونه يأتي على حساب امتيازاتها الخاصة. في مواجهة الأحادية الأميركية في شكل عام (ولا سيّما إحكام الولايات المتحدة قبضتها على مجلس الأمن)، فإنّ انتظارات النخب العربية الحاكمة حيال أوروبا لا تختلف كثيراً عن انتظارات معارضيهما. فإذا كانت تريد دوراً أكبر لأوروبا، إنّما بدون تعريض نماذج المجتمع لتهديد كبير، فالسبب هو قبل كلّ شيء أنها تريد دوراً أقلّ لأميركا.

تنوّعت تمثيلات هذه النخب، على الأقلّ غير الرسمية، لبرهة من الزمن حول تقدير فرصة التدخل الأميركي في العراق، حيث حظيت إطاحة صدام حسين، قبل قياس حجم "الأضرار الجانبية" والارتدادات الكثيرة لهذه الحملة العسكرية، بالدعم، الضمنيّ على الأقلّ، من جزء من هذه النخب، وفي الواقع، من بعض قطاعات الرأي العام لديها. في شكل عام، يبدو أنّ النخب الحكومية تنتظر الآن على الساحة الدولية أن يصبح شركاؤها الأوروبيون، عبر التمايز عن الولايات المتحدة وانحرفها في اتجاه إسرائيل، أكثر "قابليّة للتعاظم معهم" من الأميركيين في عيون الرأي العام لديها. كلما تمايز الاتحاد الأوروبي عن الولايات المتحدة، أصبح (من جديد) شريكاً أكثر تمعناً بالتقدير.

2.1.2 على الساحة الداخلية: في مواجهة حقوق المعارضين

في علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي، لدى النخب العربية الحاكمة نزعة منطقيّة إلى تقديم متطلبات صمودها على مبادئ الحكم الجيد التي يعتبر الاتحاد الأوروبي أنه يروجها. غير أنّ لاشعبيّتها ودرجة سلطويّتها ليستا متشابهتين في كلّ البلدان. ليس القمع السمة الطاغية في الديناميات السياسية لسلطنة عُمان أو الإمارات النفطية في الخليج حيث يقترن عدد السكان الضئيل بأهميّة موارد النفط والغاز فيخفقان العبء السياسي الملقى على كاهل الحكام ويزيدان هامش المناورة لديهم. في صورة عامّة، في هذه الدول الريعية ذات الكثافة السكانية المنخفضة، ليست الانتظارات حيال أوروبا الأكثر حدّة ورهانات تحركها الأكثر أهميّة. لا شكّ في أنّ ليبيا تشكّل استثناء: لم يحمها مدخولها النفطي وديموغرافيتها المحدودة من انشفاق سياسي عميق ولو كان محجوباً وراء أساليب قمعيّة يطبقها آخر الشركاء الكبار لأوروبا.

حتى ولو لم يخرج اليمن من حقبة السلطوية - يتطلّب ذلك الكثير - فإنّ هذا البلد الذي اختار الإبقاء على المعارضة الإسلامية التي يتولّى زعيمها رئاسة مجلس النواب، داخل النظام وتالياً بعيداً من المحاولات الثورية الراديكالية، لم يبلغ بعد في هذا المجال مستوى التناقضات التي أصبحت واضحة في المغرب العربي ومصر. ففي هذه الدول ذات الكثافة السكانية العالية في شمال أفريقيا كما في مناطق الشرق الأدنى - إنّما بصورة مختلفة - حيث يحتدم الصراع العربي - الإسرائيلي، تتطرح بحدّة كبيرة مسألة دور الاتحاد الأوروبي في مجال دعم الحكم الجيد وإرساء دولة القانون واستقلال السلطة القضائية وحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

على الرغم من قدرتها على تحفيز قراءة سياسية جداً ل"السيطرة الإمبريالية" للولايات المتحدة، غالباً ما تؤيّد النخب الحكومية القراءات الأميركية الأكثر ثقافية أو الأكثر "لاهوئيّة" لتفنيح الأسباب السياسية جداً إلى درجة الابتذال لصعود معارضيهما. عبر "نزع الطابع السياسي" عن قراءة المقاومات التي تصطدم بها هذه النخب، تسمح "المبالغة في إضفاء الطابع الأيديولوجي" على التشنجات السياسية، للفاعلين الحكوميين بحجب ذلك الجزء من المسؤولية الذي يتحمّلونه هم أنفسهم.

أظهرت "أزمة الرسوم الكاريكاتورية" (كانون الثاني 2006) وتلك التي تسبّب بها في أيلول من العام نفسه كلام البابا بينيديكتوس السادس عشر، أنّ عدداً من الفاعلين الحكوميين (سوريا وليبيا ومصر والسعودية إنّما أيضاً إسرائيل) قد تكون لديهم مصالح متناقضة في المشاركة في "إضفاء الطابع اللاهوتي" المعتم على أمزجة كلّ من يقاومونهم. إذا كان برنارد لويس أوّل من استعمل مفهوم "حرب الحضارات" بطريقة ذات معنى منذ عام 1990 متحدّثاً عن النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي، فالسبب هو أنّ هذا المفهوم كان يسمح بحجب الطابع القومي المبتذل لهذا النزاع بطريقة مفيدة للغاية. وإذا كانت بعض الأنظمة العربية السلطوية تقبل تماماً التظاهرات الدينية المناهضة للغرب - لا بل تشجّعها خفية - فالسبب هو أنّ هذه التظاهرات توجي للمحاورين الأوروبيين فكرة (خاطئة) بأنّ المعارضات التي تصطدم بها تلك الأنظمة بوتيرة متزايدة هي ذات أساس مذهبي وديني أكثر مما هو سياسي.

إذاً غالباً ما تدعم النخب العربية الحاكمة مقاربات ثقافية (ساعدونا على الوقوف في وجه هؤلاء الإسلاميين الذين هم أيضاً أعداؤكم) أو "اقتصاديّة" (ساعدونا مادياً وسوف يخسر معارضونا كلّ قاعدة اجتماعية) من أجل تبرير رفضهم المستمرّ لأيّ انفتاح سياسي. من خلال هذه الاستراتيجيا، تمكن جزء من هذه النخب بسهولة مذهشة أن يجعل المجتمع الدولي في شكل عام والاتحاد الأوروبي في شكل خاص، لا سيّما في إطار عمليّة برشلونه، يكفل سلطويّته. ما عدا الحالة الخاصّة جداً لحكومة "حماس" الفلسطينية (التي تطمح إلى الفوز من جديد بصدقّة الاتحاد الأوروبي) وسوريا (التي ينبغي عليها تخطي عداوة أوروبية لا ترتبط بأساليبها القمعيّة التي لطالما تقبلها الاتحاد الأوروبي إنّما

فقط بتقاربها الاستراتيجي مع إيران)، لدى غالبية الأنظمة العربية، لا سيما الأنظمة الأكثر سلطوية، كل الأسباب التي تسمح لها بأن تهتئ نفسها على سلوك الاتحاد الأوروبي تجاهها. من خلال المقتضيات الوحيدة لـ "نضالها" المزعم "ضدّ الأصولية"، وفي حين ثبت في شكل وافٍ أنّ هذه الراديكالية الأمنية تعطي راديكالية معارضيها صدقية وتحفزها، نجحت هذه الأنظمة في جعل انتهاكاتها الخطيرة والمتكررة للحريات العامة والحقوق الفردية تدخل طي النسيان. فهذه الانتهاكات لم تؤثر قط لا في سلوك الاتحاد الأوروبي تجاهها ولا في حجم الدعم المالي الذي تحصل عليه، وذلك على حساب نوعية العلاقات مع معارضي هذه الأنظمة، أي نسبة كبيرة من الشعوب المعنية، وهي علاقات شهدت تدهوراً مطرداً في العقد المنصرم .

... 2.2 والغاية المتجاهلة لانتظارات المعارضة

في شكل عام، ينتظر الفاعلون غير الحكوميين بفارغ الصبر إذاً أن يستقلّ الاتحاد الأوروبي عن المحور الأميركي - الإسرائيلي، ويثبت نفسه، في المجالات الأساسية لحقوق الإنسان والحكم الجيد، محاوراً أكثر صرامة حيال شركائه الحكوميين.

1.2.2 حول حقوق الإنسان: خطاب مزدوج

غداة هجمات 11 أيلول، جاء إطلاق "الحرب العالمية على الإرهاب" ليرجئ مرةً أخرى تجسيد أوروبا الملموس لمقتضياتها في مجال الحكم الجيد وترسيخ دولة القانون، وحقوق الإنسان والحريات الأساسية. تلقي مرارة المعارض التونسي منصف مرزوقي الضوء على هذا التقهقر، فقد كتب مختصراً استقالة المجتمع الدولي حيال الأنظمة السلطوية العربية: "منذ 11 أيلول، الديكتاتوريون هم بأفضل حال على الإطلاق". استنصل كلّ معارضة غير شكلية من خلال اللجوء إلى العنف في تونس والجزائر، والفساد الفاضح في المناقصة الانتخابية المصرية، و"تعطيل" أو استحالة إقرار قانون انتخابي خاصّ بالأجهزة الأساسية في السلطة المغربية، ناهيك عن الإغلاق التوتاليتاري للساحة السياسية الليبية (ومع ذلك يُسمح للرئيس الليبي بالسير على السجّاد الأحمر في أوروبا)، هي في قلب الرفض الواضح الذي يتعرّض له الاتحاد الأوروبي الآن من جانب فئات شعبية واسعة جداً في العالم العربي.

"لماذا ندعم كلّ الديكتاتوريين العرب؟ لم تعد شعوبهم تريد دعمهم، يجب أن يتولى أحدهم مهمة التوقف عن دعمهم!" ما زال هذا التبادل للكلام بين رئيس الدولة الفرنسية وأحد الشبان الفرنسيين المنتخبين عام 1996 في مجلة Le Canard enchaîné صالحاً في عام 2006 ويمكن تعميمه بدون خطر على كلّ سياسات الاتحاد الأوروبي. إذا كانت هذه الأمثلة تُستعار بكلّ طيبة خاطر من رئيس الدولة الفرنسية فقط، مع العلم بأنّه لا يحتكرها على الإطلاق، فالسبب هو أنّ باريس غالباً ما تعطي الجزء الأوروبي من التسامحية في تقويم الأداء الديمقراطي لأنظمة الواجهة الشمالية لأفريقيا.

"لا أرى بكلّ نيّة حسنة ما الذي يمكن أن نعيه على هذه الانتخابات"، هذا ما أعلنه جاك شيراك غداة الانتخابات الرئاسية الجزائرية في نيسان 2004 - التي ذاع صيتها بأنها كانت مزورة - قبل أن يقصد الرئيس بوتفليقة في أيلول 2005 "جائزة لويز ميشال... لحقوق الإنسان والديموقراطية". قبل 15 عاماً، كانت فرنسا قد منحت هذه الجائزة أيضاً لنظيره المصري حسني مبارك عقب انتخابات لم يعد بإمكان قراء الرواية - الشهادة المصرية الواقعية جداً (أو مشاهدي الفيلم المقتبس عنها)، "عمارة يعقوبيان" (1)، أن يتجاهلوا حقيقتها البائسة .

كانت الانتخابات "ديموقراطية إلى حدّ ما"، هذا ما علقت به باريس (والإتحاد الأوروبي) (في تشرين الثاني 1995 عقب انتخابات جزائرية أخرى مزورة بالفظاظلة نفسها. وشهدت فرنسا أيضاً على أنّ تونس "كانت تجربة مثالية عن التحديث"، بدون أن تناقضاها بروكسل. منذ وقت قصير، قال رئيس الدولة الفرنسية إنّ حقوق الإنسان الحقيقية هي "الحقّ في الطعام" (وليس الحريات الديمقراطية كما يُفهم من هذا الكلام)، في معرض تعليقه على الإضراب عن الطعام الذي نفذته في كانون الأوّل 2003 المحامية لمناضلة في سبيل حقوق الإنسان، راضية منصوري، للتنديد بالراديكالية الأمنية التي يمارسها الرئيس بن علي - الذي حاز هو أيضاً على جائزة لويز ميشال عام 1988 (2). بالنسبة إلى معارضي الأنظمة العربية التي وقعت "اتفاقات شراكة" مع الإتحاد الأوروبي (مثل تونس والمغرب والجزائر)، تُعتبر "المادة 2" الشهيرة في كلّ هذه الاتفاقات، التي تؤكد رسمياً الطابع "الأساسي" لاحترام حقوق الإنسان (3) التي تُنتهك يوماً بدون أيّ عقوبات على الإطلاق، رمز ازدواجية الإتحاد الأوروبي بحيث إنّ خطابه الأخلاقي ليس سوى ستار يحجب وقاحة ترتكز قبل كلّ شيء على المصالح الاقتصادية القصيرة الأمد.

عام 2005، اختصر "الغضب البارد" لمناضلين تونسيين في مجال حقوق الإنسان، سهام بن سدرين وعمر مستيري، ببلاغة هذا التناقض المروّع في عمل الإتحاد الأوروبي: في كتابهما "أوروبا وطغاتها"، يندّدان بـ "الرياء الإجرامي للمسؤولين عن الإتحاد الأوروبي" ويظهران أنّ "انتهاكات حقوق الإنسان والفساد تشكل، بدرجات متفاوتة، قواسم

مشتركة بين الأنظمة التي تقدّم لها أوروبا دعماً سياسياً واقتصادياً مستمراً، من المغرب إلى سوريا مروراً بشمال أفريقيا ومصر" (4).

2.2.2 مجتمعات أهلية خاضعة للسلطة و"منظمات غير حكومية" مؤمّمة

في حين يتأخّر الاتحاد الأوروبي في إدراك ثمن افتقار أجهزة الدولة التي يتعامل معها إلى الشعبية، لا ينجح في فتح قنوات تواصل مع فاعلين غير حكوميين أكثر امتلاكاً للصفة التمثيلية: فسواء كان هؤلاء الفاعلون ممثلين بالمعارضات أو "الفاعلين الدينيين" أو "المجتمعات الأهلية"، فهم يعانون أيضاً، وهذه مفارقة، من هشاشة مماثلة. تعاني "المجتمعات الأهلية" في العالم العربي من محاولتين لوضع اليد عليها بطريقة تُقيّد حركتها. غالباً ما تنجح الأنظمة السلطوية في فرض سلطتها على هذه المجتمعات، ما يُفرغ هذا المفهوم من محتواه. وما يزيد هذا الانحراف "الداخلي" حدّة هو أنّ الأوروبيين نزحوا هم أنفسهم إلى حصر مفهوم المجتمع الأهلي بالفاعلين المعروفين ب"العلمانيين" وعمدوا، عن وعي نوعاً ما، إلى إقصاء المجموعة الكبيرة للمعارضات الإسلامية أو المثقفين أو الجمعيات المنبثقة عن هذا الجزء من المشهد السياسي، أو المعرّضة فقط للتعاطف معه. عندما لا تتحدّث أوروبا مع الدول، فهي في معظم الأحيان لا تجيد التحدّث إلا مع "من يشبهونها". وعلاوة على ذلك، غالباً ما يتم اختيار الأصوات المصنّفة "علمانية" بدون الاهتمام كثيراً، عند الاقتضاء، بقربها من الأنظمة - شرط أن تقول لمحاورها الأوروبي في إحدى اللغات التي يتكلّمها (أي كلّ اللغات ما عدا اللغة المحلية) وبواسطة "المصطلحات" المألوفة بالنسبة إليه ما يتمنى سماعه.

صحيح أنّ هذا المكوّن الأثلي جداً محترم نظراً إلى القيود المفروضة عليه، إلا أنه يعزّز لدى محاوره الغربي فكرة أنه يحتكر إمكانات التحديث في المجتمعات العربية. ومن أجل حماية شبه احتكاره التمثيل لدى البيئة الدولية، يشارك هذا المكوّن بفاعلية كبيرة في عملية إضفاء الطابع الشيطاني على منافسيه الإسلاميين وإقصائهم. وإذ تريحتها هذه المجموعة الراديكالية من الإنتلجنسيا العلمانية التي هي في مجملها بعيدة جداً عن حصر نفسها بهذه الصفة فقط، تبالغ أوروبا بمنهجية شديدة في تقدير مبادرات التجمّع في المجتمع الأهلي التي تملك صفة تمثيلية ضعيفة جداً: يكفي أن يصنّفوا أنفسهم ب"الناشطين النسائيين" أو "اليساريين" أو "العلمانيين" كي لا يكثر محاورهم الأوروبي على الإطلاق بحقيقة قاعدتهم الشعبية ولا بقربهم المحتمل من الأنظمة السلطوية، حتّى إنّ هذه التجمّعات تكون أحياناً أدوات في يد الأنظمة أو تنشئها هذه الأنظمة لغاية وحيدة: تحفيز التشهير بفئة (كبيرة) من معارضيها السياسيين الأساسيين وتصديره إلى الخارج.

تحت راية المنظمات غير الحكومية، تنتشر (في العالم العربي لكن ليس فقط هناك) كلّ أنواع البضائع بما في ذلك ما يسميه بعض ضحايا سلطوية الأنظمة ازدياً "المنظمات الحكومية مئة في المئة". من تونس إلى المغرب، مروراً باليمن أو السعودية، يجري إنشاؤها "بناءً على الطلب وبحسب الظرف"، انطلاقاً من حاجات تواصل الأنظمة مع القنصليات أو المانحين الأجانب، بهدف بثّ صورة أقلّ سلطوية والحصول على تمويل، إنّما أيضاً التشهير بكلّ منافسة من منظمات غير حكومية حقيقية والتصدي لها. هكذا فإنّ دعم الاتحاد الأوروبي للمنظمات غير الحكومية ومن خلالها لـ"المجتمعات الأهلية"، والذي يُفترض به أن يتميز عن قربه من الأنظمة، يتحوّل غالباً من خلال "المنظمات الحكومية جداً" مزيداً من الدعم لهذه الأنظمة.

تشكل الحالة التونسية الموثقة جيداً مثلاً يكشف الكثير عن ممارسات لا تملك أيّ سمة خاصة ويمكن تعميمها على كامل بلدان المنطقة تقريباً. في 26 حزيران 2004، أثناء اجتماع اللجنة التحضيرية لـ"القمة العالمية حول مجتمع المعلومات" في حمامات، أظهرت السلطات مرة أخرى قدرتها على تسويق منظمات محضتها الولاء لمنع الجمعيات المستقلة من إسماع صوتها(5). ثبتت في شكل وافٍ قدرة النظام على الاستيلاء على المساعدات المخصّصة للمجتمع الأهلي: "لا تمولّ بعثة الاتحاد الأوروبي في نهاية المطاف سوى جمعيات جرى استيعابها بحسب استراتيجية تقضي بذرها في المحافظات وتُعرف ب"قرطاجة". تجري قوننة مشاريع "الديموقراطية" التابعة لبرنامج "ميدا" من خلال وسطاء توافق عليهم وزارة الخارجية والتعاون الدولي، وتتحوّل عبر سلوك القنوات الرسمية دعماً لـ"المنظمات الحكومية مئة في المئة" كما يقول التونسيون، والتي لا تشكل سوى نفوذ مضادّ وهمي" (6).

المنتدى المدني الأورو - متوسطي والمنظمات غير الحكومية التي تهدف، في إطار عملية برشلونة، إلى تجاوز احتكار الدول ومأسسة النقاش بين منظمات المجتمع الأهلي، لم تنج من هذا التناقض الذي لم يوضع قط على طاولة النقاش. في عيون عدد كبير من الأشخاص المقصّين عملياً، يبدو المنتدى غربياً على مكونات واسعة في المشهد الفكري والسياسي. نادراً جداً ما يجري إشراك الفاعلين القريبين من المعارضات الإسلامية في هذه اللقاءات، ومن يريدون العمل على تغيير هذا الوضع يصطدمون بالتعبئة التي تحظى بتغطية إعلامية مكثفة وتقوم بها الأقلية الناشطة

في المجتمعات الأهلية والقريبة من الأوساط الموصوفة بـ"المستأصلة" والتي نجحت، حتى يومنا هذا، في جعل الأوروبيين ينكرون على متحديهم الإسلاميين أي شرعية سياسية .

إقتراحات لإعادة التوازن لسياسات الاتحاد الأوروبي العربية [2]فرنسا بورغا

الحلقة الثانية الاخيرة من الدراسة التي اعدھا الباحث الفرنسي فرنسوا بورغا بناء على طلب لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الاوروبي (الحلقة الاولى نشرت في عدد الاثنين الماضي تحت عنوان: انتظارات العالم العربي من الاتحاد الاوروبي: أمل خائب بأن يقدم بديلا من الولايات المتحدة؟).

3. اختلاف خطير مع جيل الإسلام السياسي المعتدل(7)

في حين يُفترَض بالعلاقات بين الاتحاد الأوروبي والمعارضات أن تحرر المجتمعات الأهلية من وصاية الدولة، تعاني من الأحكام المسبقة نفسها: فما خلا الاستثناءات، تقتصر حصراً على الفاعلين "العلمانيين" في هذه "القوة" الثالثة التي تقضي مهمتها، في المخيلة السياسية الغربية، بأن تقف وجهاً لوجه بين الأنظمة السلطوية ومعارضها الإسلاميين. المشكلة التي تطرحها هذه القوة الثالثة الأسطورية مزدوجة: أ) في العشرين سنة الماضية، أظهرت إلى حد كبير أنها لا تتمتع بقاعدة شعبية تسمح لها بأن تشكل بديلاً ذا صدقية من الأنظمة؛ ب) تستند إلى قراءة للتغيرات الإسلامية تُظهرها بأنها منبوعة في شكل كامل على ديناميات التحرر السياسي و"الدمقرطة"، مع أنّ هذه ليست الحال أبداً، وهو مؤثر إلى خطأ التقدير الأخطر الذي وقعت فيه النظرة الغربية الطاغية، وفي هذه الحالة، الهيئات الأوروبية المعنية.

1. 3. إسلام مؤسسي مؤمم
في العالم العربي، هناك ميل إلى اعتبار الاتحاد الأوروبي ممثلاً لمجتمعات "متخلفة عن المسيحية" أكثر منها علمانية، ما يشكل أحد الفوارق الأساسية بينه وبين المجتمع الأميركي الذي يُعتبر مجتمعاً دينياً. يعمل هذا التدين الأميركي أحياناً لمصلحة الولايات المتحدة التي، وخلافاً لأوروبا، لا يشكل وجود الدين في المساحة العامة مشكلة بالنسبة إليها. في قلب أوروبا، لا تُتهم فرنسا فقط بإقصاء الحجاب الإسلامي من المدارس إنما أيضاً، وبطريقة أقلّ شرعية، بشجبه في أجزاء كاملة من المساحة العامة. في المقابل، يُندد بالتدين الأميركي باعتبار أنه يغذي المشاريع التبشيرية للمنظمات البروتستانتية غير الحكومية التي غالباً ما تدعم دولة إسرائيل بشغف شديد ويُعتبر تأثيرها مضرّاً جداً بالسياسة الخارجية للمحافظين الجدد.

في العالم العربي، غالبية الفاعلين الدينيين المؤسسين (المفتين والعلماء الذين يديرون الجامعات الإسلامية الكبرى مثل الأزهر) متصلون جداً بالأنظمة إلى درجة أنهم لا يمكنهم التعبير عن أي شيء آخر غير تحاليل هذه الأنظمة واستراتيجياتها. بناءً عليه، الانتظارات المعبر عنها حيال أوروبا في الحوارات العديدة بين الأديان وحلقات عمل ولقاءات أخرى مع هؤلاء الممثلين عن المؤمنين في العالم العربي، لا سيما عندما يتعلق الأمر بتحليل أسباب "العنف الإرهابي" تحجب أحد الأسباب الأساسية ألا وهو القبضة القمعية السائدة في كل من مجتمعاتهم. في مجال التواصل "بين الأديان"، هذا هو بلا شك أحد المصادر الأساسية لقصر نظر الاتحاد الأوروبي في مجال المعلومات والصورة والتحرك.

لا تقتصر سيطرة الأنظمة على السلطات الدينية، على السيادة السياسية لهذه السلطات وحسب، بل تتجلى أيضاً إلى حد كبير داخل أوروبا حيث تؤثر بالدرجة نفسها في سير عمل بعض المؤسسات المسلمة وتالياً في صفتها التمثيلية. بناءً عليه، لن يؤدي "حوار بين الأديان" يجمع، بتشجيع من أوروبا، سلطات مسجد باريس التي ظلّ تأثير النظام الجزائري عليها حاسماً، والسلطات الدينية الجزائرية أو التونسية أو المغربية، سوى إلى إبراز الأوجه المختلفة لسلطوية متشابهة، وفي شكل أساسي إلى حجب الانتظارات المتلاقية في هذا المجال للمؤمنين في الجهتين. في شكل عام، "الفاعلون الدينيون" الرسميون الذين يمنعون أنفسهم من أن يأخذوا في الاعتبار الدور – الأساسي – للأنظمة في صعود العنف الموصوف بـ"الإسلامي"، يميلون إلى التعويض عن هذا الفراغ بالإفراط في إضفاء طابع لاهوتي على التشنجات السياسية. في مختلف الأحوال، فإنّ تعيّنهم للمؤسسات الأوروبية والمجتمعات الدينية أو السياسية أو بكل بساطة البشرية في جهتي المتوسط، لا تسمح إلا بطريقة محدودة ومتناقضة، بالدخول في تفاعل غير مثمر كثيراً.

تقتضي استراتيجيات الالتفاف على هذه السيطرة أن يختار الاتحاد الأوروبي اللجوء إلى محاورين دينيين متحررين من أي ولاء للأنظمة وتالياً متحدرين نوعاً ما في المشهد المعارض. غير أنّ الجمع بين "تكلم اللغة المسلمة" وموقف معارض يكفي في شكل عام، حتى يومنا هذا، لجعل الفاعل المسلم في نظر الاتحاد الأوروبي غير قابل للتعامل معه .

2. 3. إسلام معارض أضفي عليه الطابع الشيطاني

إنّ الوضع الغريب جداً الذي وجد الاتحاد الأوروبي نفسه فيه عبر اختيار مقاطعة الحكومة الفلسطينية المنتخبة حديثاً يعكس بقوة التناقضات التي من شأن تراكم وسليتيّ التموضع الأوروبي – الانحراف في اتجاه إسرائيل وعدم فهم طبيعة القوى البديلة من الأنظمة العربية القائمة – أن يجعلها تمتدّ إلى علاقة الاتحاد مع مجمل محيطه العربي. تُحدث الوسائل نفسها التي تُضعف التعريف الأوروبي لـ "المجتمعات الأهلية" العربية "الشرعية" أضراراً مماثلة في تحديد المعارضين السياسيين. عندما يخطر للاتحاد الأوروبي التحدّث مع آخرين من خارج دائرة الفاعلين الحكوميين أو الممثلين الرسميين للمجتمعات الأهلية، يُجري فرزاً لصفته التمثيلية فيه الكثير من الأحكام المسبقة. تتمتع المعارضات المعروفة بـ "العلمانية" من الجيل الأول (الوريثة التاريخية نوعاً ما للاشتركيّات العربية) بحصّة الأسد من الاهتمام الأوروبي. وغالباً ما تكون درجة الاعتراف مرهونة بالجهود التي تبذلها لتشويه سمعة منافسيها الإسلاميين. والإجحاف الأكبر هو أنّ ممثلي البديل العلماني من الأنظمة (الذين غالباً ما يصفون أنفسهم بـ "الديموقراطيين"، وهي تسمية توحى بأنّ كلّ التيارات الإسلامية محكمة الإغلاق أمام هذا المفهوم)، لا يملكون في مجتمعاتهم سوى صفة تمثيلية غير متناسبة مع تلك التي يتمتّعون بها في القنوات الإعلامية الأوروبية.

على الأرض، حلّ مكان الجيل القومي في كلّ مكان خلفاً لهم الإسلاميون الذين، وعبر إعادة إدخال مصطلح الثقافة المسلمة "الداخلية النمو" في الخطاب السياسي، أطالوا بطريقة مبتذلة في المجال الثقافي والرمزي عمليّة "إبعاد" المستعمر القديم التي أطلقوها هم أنفسهم. مع ذلك، فشلت أوروبا حتى الآن فشلاً ذريعاً في ترشيد نظرة هذا الجيل السياسي وفتح حدّ أدنى من قنوات التواصل معه، ما قلص كثيراً معرفتها بالمكوّن الأغلب في محيطها العربي والاعتراف به. ما خلا بعض الاستثناءات الجديرة بالثناء (عرف ممثلو الاتحاد الأوروبي كيف يقيمون اتّصالاً مع "حزب الله" اللبناني ويحافظون عليه، ولم يوقفوا التعاون مع وزارة الطاقة عندما عُيّن على رأسها عضو في الحزب)، تمرّ النظرة الأوروبية إلى انتظارات العالم العربي بفتحة ضيقة جداً: يحجب صوت الأنظمة أصوات المجتمعات الأهلية، ويقع صوت المعارضات العلمانية الأقلية جداً صوت الجيل الإسلامي بكامله. في صفوف الإسلاميين، أوروبا متهمة، وهذا ليس مفاجئاً، بأنّها ما زالت تبحث حتى يومنا هذا عن "قوة ثالثة" أسطورية من شأنها أن تستثمر موارد رفضها المزدوج لـ "الطاعون" (العسكري) و"الكوليرا" (الإسلامية). يختصر جامعي جزائري منفيّ، هو عبّاس عروة، هذا المأزق الذي وقعت فيه الرؤية السياسية الأوروبية: "أصابت فرضيّة" لا طاعون ولا كوليرا" أوروبا بـ "عمى" سياسي. فأوروبا التي تخدعها نظرة إيديولوجية قريبة أحياناً من رهاب الإسلام (كما أظهرت بعض ردود الفعل الرسمية جداً أثناء أزمة الرسوم الكاريكاتورية)، وهي نظرة تهدئ مخاوفها المتوارثة، [...] وتركض، على غرار الجنرال ديغول في الخمسينات، وراء "طريق ثالث" وهمي، ظلّت عمياء أمام تطوّر الواقع الجزائري والعربي الذي يعتبر أنّ المصالح الشرعيّة يضمنها في شكل أفضل الممثلون الحقيقيون للشعوب المعنيّة والذين ستنتج القوى الممثلة فعلاً للمجتمع، عاجلاً أم آجلاً، في جعلهم يصلون إلى السلطة.

3. 3. يرشّلونة والمأزق المبرمج

لمقاطعة الحكومة الفلسطينية

في الأراضي العربية، لا يملك الاتحاد الأوروبي إذاً اليوم محاورين ووسطاء وموارد يسمعون له بالاستعداد فعلياً لتحديات المراحل الانتقالية السياسية الحالية واللاحقة في هذه البلدان. تعتبر غالبية كبرى من المعارضين، ليس الإسلاميين فقط (وتالياً غالبية كبرى من المواطنين في هذه المنطقة من العالم)، أنّ القضاء العشوائي على كلّ تعبير سياسي معارض – أو حتى في حالة "حماس"، حكومي – مصدره العالم العربي ويستخدم أصحابه لغة الثقافة المسلمة، هو أحد الأسباب الأساسية لواحد من أخطر الإخفاقات التي تعاني منها الدبلوماسية الأوروبية: إنّها بكلّ تأكيد "عملية يرشّلونة" التي يعتبر غالبية المراقبين اليوم أنّها بقيت حبراً على ورق.

العجز الأوروبي عن رؤية العمليّة التاريخية المبتذلة نسبياً التي تفسّر بروز هذه القوى ومركزيتها الحالية في المشهد السياسي العربي هو في قلب هذا الإخفاق. لا يرفض الاتحاد الأوروبي الاعتراف بأهميّة القاعدة الشعبية للمعارضات الإسلامية المعتدلة وحسب إنّما أيضاً استشفاف قدرتها التحديثية – في كلّ ميادين التحرر السياسي بما في ذلك ترسيخ الحقوق الفردية للنساء والرجال على السواء – من المنظر نفسه الذي يتعامل به مع الفاعلين "العلمانيين" في المشهد السياسي.

منذ أكثر من عامين، انضمّ عدد كبير من مراكز الأبحاث الأميركية إلى هذه النظرة التي تعتبر "الإسلاميين المعتدلين" "مفتاح الإصلاح العربي" كما جاء في عنوان مقال لعمر حمزاوي الباحث في "مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي" (8). فقد أكد في شكل أساسي أنّه لا يمكن تحقيق أيّ إصلاح ذا معنى في العالم العربي قبل أن تبدأ "الولايات المتحدة وأوروبا بإقامة علاقات مع الإسلاميين المعتدلين، وهو أمر أقلّ صعوبة ممّا قد يبدو عليه، لأنّ هؤلاء الإسلاميين تبنّوا القواعد الديموقراطية وأظهروا دعماً حقيقياً جداً لدولة القانون."

ويشهد على ذلك في شكل خاص، في العالم العربي بأسره، التحالفات المتعدّدة التي يعقدها الإسلاميون، بدءاً من لبنان

(حيث تحالف الجنرال المسيحي جداً ميشال عون مع "حزب الله" الشيعي) وصولاً إلى اليمن (حيث تحالف الاشتراكيون في الانتخابات الرئاسية في 20 أيلول 2006، مع "التجمع اليمني من أجل الإصلاح" القريب من الإخوان المسلمين) مروراً بموقعي ميثاق سانت إيجيديو النموذجي في كانون الثاني 1995 بين كلّ مكوثات المعارضة الجزائرية .

عندما تقتزن مفاعيل الانحراف في اتجاه إسرائيل مع العجز عن بناء علاقات مع الفاعلين في التيارات الإسلامية بطريقة عقلانية، يمكن أن يتخذ الأسوأ شكل مقاطعة الحكومة الفلسطينية المنتخبة شرعياً والرسالة المتناقضة إلى أقصى الحدود التي وجهها لمجموع المعارضات العربية. لفرط ما أظهرت أوروبا عدم رغبة في الاعتراف بجيل سياسي، وطوّعت مبادئها مع أهمية موارد محاورها العرب الاقتصادية وأسواقهم، وضحت بمبادئ السياسة الطويلة الأمد على مذبح المصالح المادية والانتخابية القصيرة الأمد، أضرت على ما يبدو إلى حد كبير بقيمة تبادلاتها مع محيطها العربي والمسلم وفاعليتها. فنظراً إلى عجزها عن تحديد محاورين غير الأنظمة السلطوية أو من خارج الأطراف الهشة للمجتمعات التي تعطيها صورة مريحة عن طابعها الكوني، أوروبا معرضة لأن تجد نفسها في المدى الطويل في وضع غير مستقرّ مع جزء كامل من العالم.

4. بعض التوجيهات لجعل تحرك الاتحاد الأوروبي متوازناً من جديد

1. 4. تأكيد الاعتراف الكامل بكلّ القوى السياسية غير المذهبية بما فيها "الإسلامية" التغيير الأول والأكثر إلحاحاً الواجب إجراؤه في سياسات الاتحاد الأوروبي هو العمل على مدّ جسور فكرية وغير رسمية قبل أن تكون سياسية ومأسسة، مع رقعة الشطرنج الديمقراطي العربية كاملة. يجب إعادة بناء مفهوم التيار الإسلامي انطلاقاً من تمييز نادر ما يتم إجراؤه: تميل غالبية من الفاعلين السياسيين، لأسباب ذات طبيعة على صلة بالهوية، إلى تأكيد علامات الثقافة المسلمة. لا تحدد عملية التأكيد هذه استخدام أنماط تحركات سياسية معينة ولا يمكن اعتبارها بأيّ من الأحوال بأنها تتناقض مع ديناميات التحرر السياسي والتحديث الاجتماعي وثقافتها. بالتأكيد، يستطيع الاتحاد الأوروبي وينبغي عليه أن يحتفظ بحق الابتعاد عن الفاعلين السياسيين الذين لا يحترمون أخلاقياته الخاصة. لكن يجب أن يفعل ذلك بالقوة نفسها أيّاً تكن اللغة التي يستخدمها الفاعلون المعنويون وليس فقط على أساس "إسلاميتها" المحتملة التي تجعله يقصي جملة وتفصيلاً كلّ المجموعات السياسية المصنّفة بـ "الإسلامية". من دون التقلت من أيّ من المقتضيات الدبلوماسية، يستطيع الاتحاد الأوروبي أن يُدرج في لائحة محاوره (الحكوميين بالتأكيد، إنّما أيضاً المعارضين وأعضاء المجتمعات الأهلية) مجمل العائلات السياسية الموجودة على الساحة وفي شكل خاصّ كلّ التيارات الإسلامية – أي غالبية ساحقة – التي تقبل مبدأ هذه الحوارات أو التفاعلات. فهذه التيارات الموجودة غالباً في الهيئات البرلمانية، كما هي الحال في فلسطين أو اليمن أو الأردن أو لبنان أو الكويت أو العراق أو السعودية، ناهيك عن الحالات التي يشاركون فيها في حكومة أو يديرونها (كما في لبنان أو فلسطين وغداً في العراق وأماكن أخرى) يجب ألا تتعرض لإقصاء من شأنه أن يستمرّ في ترسيخ الفكرة المتجذرة بعمق الآن بوجود مذهبية مناهضة للإسلام في أوروبا، كما فعل الأداء المخيب في الموضوع الفلسطيني. لا شكّ في أنّ المتقنين المشاركين في برامج الاتحاد الأوروبي يجب أن يكونوا من مختلف آفاق الفكر، وألا يقصوا بطريقة منهجية (كما فعل إلى درجة معينة برنامج المنتدى المدني والمنظمات غير الحكومية) الفاعلين الذين يُعتبرون قريبين أو جزءاً من الحركات الإسلامية.

2. 4. تخطي القراءة اللاهوتية الطابع للتشجعات السياسية يفرض الاعتراف بالتيارات الإسلامية المعتدلة على الاتحاد الأوروبي عدم الانجرار – ولو كان لدى بعض الفاعلين، بمن فيهم الحكوميين، ميل إلى القيام بذلك – وراء إضفاء طابع أيديولوجي أو أسوأ من ذلك، لاهوتي على قراءة التشجعات داخل العالم العربي ومعه. أبعد من جهود التقارب الثقافي أو الديني، على الرغم من أنّها ضرورية، تحتاج العلاقة الأوروبية - العربية اليوم إلى آليات قادرة على تأمين توزيع أفضل للموارد السياسية أي درجة أعلى من العدالة الدولية أو حتى فقط درجة إجحاف أقلّ وضوحاً . قد يكون التقارب الثقافي قادراً على المشاركة في هذه التسوية لكنّه لا يستطيع أبداً الحلول مكانها. إذاً يجب ألا يبرر سجلّ "حوار الثقافات" أو "الحضارات" أبداً رفض قراءة دنيوية للتشجعات مع العالم العربي وردّ محض سياسي عليها. في الواقع، يحول اللجوء إلى مقارنة ثقافية أو لاهوتية أو "مستندة إلى الحضارة"، دون إدراك الطابع الدنيوي والسياسي لتضارب المصالح، وبناءً عليه، مسؤوليات الفاعلين على الصعيد الإقليمي أو العالمي أو على صعيد كلّ دولة.

3. 4. إعادة تحديد مهمّات الحوار بين الثقافات تتشاطر أوروبا والولايات المتحدة القيم نفسها" هذا ما أكدّه عام 2004 الرئيس الفرنسي جاك شيراك برفقة رئيس

الوزراء البريطاني طوني بليير. هذا مؤكد. لكن أيعني ذلك أنه ينبغي على "هذين البلدين" (كذا بالحرف الواحد) أن "يخوضا معارك مشتركة"؟ ربّما لكن... ضدّ من؟ ضدّ "حضارات"، أفريقية أو آسيوية، يعني المستور في هذه الصيغة أنّها لا تملك القيم نفسها؟

غالباً ما يُعمّم التنوّع الرمزي للممارسات والطقوس والمراجع، خطأً، لتأكيد فكرة وجود اختلافات أكثر جوهرية قائمة على "قيم" يُفترض أنّها غير ملائمة. من شأن الحوار بين الثقافات أن يُستعمل إذاً لجعل أكبر عدد ممكن في ضقتي المتوسط يدرك أنّ تنوّع الثقافات يقتصر في الواقع على ميدان الأمور الرمزية (المراجع التاريخية أو الأسطورية، الدنيوية أو الدينية) (التي تحشدّها المجموعات الثقافية المختلفة من أجل شرعة قيمها، لكنّها لا تتضمّن في شكل أساسي القيم نفسها).

ليس الإرباك جيداً ونتائج، السلبية كلّها، متعدّدة الشكل. من أتاتورك الذي قاد مواطنيه إلى اعتناق الحداثة وإلى اعتمار شكل محدّد من الفُتعات "الأوروبية" إلى التحفّظات الفرنسية الانفعالية حيال ارتداء الحجاب (ليس فقط في المدارس الرسمية)، مروراً بالميل السائد لدى المؤمنين في كلّ الأديان إلى إنكار وجود قاسم مشترك إنسانيّ يتجاوز الانتماءات الدينية، تكثر الحيطان المسدودة، التحليلية والسياسية، التي يقود إليها هذا الخلط بين "جوهر" القيم والمراجع الرمزية التي تُحشد لشرعتها. يجب أن يساهم الحوار بين الثقافات الذي تروّجه أوروبا في كشفها والتنديد بها، مع تحديد الأساليب الكثيرة التي تُنكر من خلالها العقائد والمبادئ والعصبيّات الجماعية على ثقافة الآخر قدرتها على التعبير عن مرجع كوني.

4. 4. التمعّن في أحادية العلاقة الثقافية وتجاوزها: كيف نسمع كي نسمع، وتعلّم لنعلّم لا شكّ في أنّ تطوير وسائل الاتصال الأوروبية في اتجاه العالم العربي، لا سيّما السمعية والبصرية، هو هدف جدير بالثناء. لكن يجب ألاّ يؤدّي إلى تفاقم عدم التوازن في التدفّقات الإعلامية بين الشمال والجنوب. إذا كانت أوروبا تريد أن تكون مسموعة، ينبغي عليها أن تسمح – بدون تمييز – للأراء العامّة في العالم العربي أن تُسمع هي أيضاً صوتها داخل الاتحاد.

على الأراضي الأوروبية، يشكّل تعدّد المعلومات السياسية حول العالم العربي والمسلم أحد الشروط المسبقة الأساسية لتلاشي التشنّجات والأمور التي هي محطّ سوء تفاهم مع هذه المنطقة من العالم. لكن في الوقت الراهن، يبقى توزيع الكلام العامّ حول النزاعات في الشرق الأدنى غير متوازن إلى حدّ كبير. فعندما تسمح رجل كرسي أو طاولة لنفسها أن تكون أعلى من الأرجل الأخرى، أو عندما يُمنع على رجل ما بلوغ العلوّ الذي يسمح لها بالمشاركة في التوازن الجماعي... يواجه احتمال "العيش معاً" (على الصعيد الوطني أو الدولي) بسرعة كبيرة خطر التداخي. هذا الخلط في التوازن، مع نتائجه المروعة، هو الذي يجب الإشارة إليه بالإصبع من أجل تجاوزه.

يجب ألاّ تخشى أوروبا تشجيع محاورها العربي على تكوين معارف مستقلّة حولها. في المراكز القيّمة التي تعنى بأبحاث العلوم الاجتماعية حول العالم العربي (والتي يمكن إضفاء الطابع الأوروبي عليها لتعزير إمكاناتها وقدرتها على الاستقطاب) يمكن إضافة مراكز عربية لدراسة أوروبا من أجل المنفعة المتبادلة المتمثلة ببناء معارف علمية مشتركة وتالياً مجردة من العواطف.

مع الاحتفاظ بطموحاتها بأن تلقى أذاناً صاغية وتعلّم في الجنوب، ينبغي على أوروبا أن تنتهز كلّ الفرص المتاحة أمامها للإصغاء إلى العالم العربي والتعلّم منه. من شأن البرامج الأوروبية لتعلّم لغات العالم العربي ورحلات الطلاب الأوروبيين للاطلاع على ثقافة هذه المنطقة أن تشكّل بلا أدنى شكّ إحدى أفضل ركائز التحرك في هذا المجال.

4. 5. تخفيف الموجبات التقنية

غالباً ما يُشار إلى فقدان الشركاء المحتملين لأوروبا العزيمة أمام الثقل الشديد لإجراءات التمويل التعاقدية. والحالة هذه، غالباً ما تكون البنى الصغيرة التي لا تملك الوسائل الضرورية لتلبية المقترضات التقنية اللازمة للإفادة من دعم كهذا، الأكثر تجرّأ في النسيج الاجتماعي.

ترجمة نسرين ناصر

(•) أعدّ هذا البحث بناءً على طلب لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الأوروبي.

1. علاء الأسواني، عمارة يعقوبيان، صدر بالفرنسية عن "أكت سود"، أرل، 2006.

2. ليس من قبيل الصدفة أن تعطي هذه الأمثلة فكرة عن المواقف الفرنسية. بلدان المغرب العربي الثلاثة الأساسية

(الجزائر والمغرب وتونس) التي هي الآن شريكة مفضّلة للاتحاد الأوروبي جنوب المتوسط كانت مستعمرات

فرنسية طوال عقود. ومنذ سنوات طويلة، تكثر الشهادات التي تفيد أنّه داخل الهيئات المسؤولة في الاتحاد الأوروبي،

أقرّ ممثلو الدول الأعضاء الأساسية أنّ إدارة "شؤون المغرب العربي" في أوروبا هي قبل كلّ شيء "مسألة داخلية

فرنسية". من الواضح أنّ هذا الإرث الاستعماري ما زال يلقي بثقل كبير - حتّى ولو كان يتّجه لحسن الحظ نحو الانحسار - في تحديد سياسات الاتحاد الأوروبي على الضّفة الجنوبية للمتوسّط. والمفارقة هي أنّ المسؤولين عن الأنظمة السلطويّة في هذه البلدان، وعلى الرغم من ارتباطهم بالحاضرة القديمة بألف رابط اقتصادي خفي، لا يحرمون أنفسهم من أن يستعملوا بخبث في خطابهم العام هذا الضعف الخطير للاتحاد الأوروبي الذي يعوّق قدرته على وضع سياسة خارجية متحرّرة من أثقال الحقبة ما بعد الاستعمارية .

" 3. يُلهم احترام المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان الأساسية المنصوص عنها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، السياسات الداخلية والدولية للأطراف ويشكّل عنصراً أساسياً في هذا الاتفاق."

4. سهام بن سدريين وعمر مستيري، "أوروبا وطغاتها، عندما يساهم" النموذج التونسي" في العالم العربي في الإرهاب الإسلامي"، لا ديكوفرت، باريس، 2004.

5. فنسان جيسير وإريك روب "تونس: الترسّخ السلطويّ والعمليات الانتخابية"، سنة المغرب العربي 2004، باريس، منشورات CNRS ، 2006.

6. بياتريس هيبو، "قوة الطاعة. السياسة الاقتصادية للقمع في تونس"، لا ديكوفرت، باريس، 2006) ص. 120: "اللعبة المستحيلة للشركاء الأجانب: مثل التمويلات الأوروبية."

(7) للحصول على شرح أكثر وضوحاً لفرضياتنا حول الإسلام السياسي، انظر: فرنسوا بورغا، "الإسلاميّة في المغرب العربي: صوت الجنوب"، كارتالا، باريس، 1988؛ بايوت، 1995؛ "الإسلاميّة وجهاً لوجه"، لا ديكوفرت، باريس، 1995، 1996، 2002؛ "الإسلاميّة في حقبة "القاعدة""، لا ديكوفرت، باريس، 2005؛ ج. إسبوزيتو وف. بورغا، "تحديث الإسلام. الدين في المساحة العامّة في أوروبا والشرق الأوسط"، هورست أند كومباني، لندن، 2002.

(8) عمر حمزاوي، "مفتاح الإصلاح العربي: الإسلاميون المعتدلون"، بحث رقم 40، 26 يوليو/تموز 2005. كتب "طوال عقود، استخدمت الأنظمة العربية استراتيجيا الخوف لتشجيع الولايات المتحدة وأوروبا على دعم سياستها القمعيّة حيال الحركات الإسلامية مروّجة صورة المتعصّبين المناهضين للغرب الذين يستولون على السلطة في صناديق الاقتراع. غير أنّ الإسلاميين المعتدلين في هذه الأيام لم يعودوا يجسّدون هذا الكابوس. إنّ الفاعلين والمراقبين السياسيين الذين لا يزالون يصرّون على أنّه لا وجود لـ"إسلاميّة معتدلة" لا يأخذون في الاعتبار أن المنظّمات المجاهدة في المغرب والجزائر ومصر والأردن والكويت واليمن نشأت بعد عقود من الفشل في معارضتها للأنظمة القمعية. بدلاً من التعلّق بسرّاب الدول الثيوقراطية، يدرك عدد من الحركات الإسلامية الآن صواب خيار التنافس السلمي للمشاركة في الحكم والعمل في إطار المؤسسات الموجودة لترويج انفتاحات ديمقراطية تدريجية."

*باحث في CNRS IREMAN (AIX EN PROVENCE)